الفردي والزوجي في سير المركبات: هل هو قرار صائب؟!.

تحقيق: سمر منير جورج

عانى وما يزال يعاني العراقيون منذ عشرات السنوات، من ظلم وجور وظروف حياتية في غاية الصعوبة وأضافت الحكومة اليوم معاناة أخرى لتزيد من حمل مشاكلهم ألا وهو قرار سير السيارات ذات الأرقام الزوجية والفردية، هذا القرار صدر منذ أيام وأصبح منذ صدوره الى اليوم الشغل الشاغل لمختلف شرائح المجتمع العراقي خصوصا انه تزامن مع بداية الدوام الرسمي للمدارس. الجميع تأثر بهذا القرار، لهذا ارتأت "بهرا" ان تكون الصوت المعبر عن مختلف قطاعات المجتمع وان تنقل صوتهم علنا نصل الى حل لمشكلة جديدة أثقلت كاهل الفرد العراقي.

وجهنا سؤالنا لمجموعة مختلفة من الأشخاص فأجابونا بكل شجاعة وصراحة بآرائهم، وكان سؤالنا: ما هو رأيكم بالقرار الأخير لسير المركبات؟، وهل هو قرار صحيح حسب رأيكم؟.

* طارق/ موظف: بالنسبة لقرار الفردي والزوجي هو خطوة غير ناجحة لأنها لم تعمل على حل أزمة الزحام بل ان الوضع بقي على حاله.. الزحام، العرقلة، المشاكل في السير كلها موجودة، لكن هذا القرار عطل أعمال الكثير من القطاعات الخدمية وغير الخدمية فأصحاب السيارات "المنفيست" الذين يستخدمونها كسيارات أجرة هم من تضرروا وهم أيضا أصحاب عوائل ومسؤولون عن معيشة أفراد آخرين.. لهذا أرى ان هذا القرار فيه نوع من الإجحاف وأرجح ان الحكومة ستعيد النظر بهذا القرار.

* نهى/ موظفة: بكل صراحة أستطيع أن أقول ان القرار هو قرار فاشل بدليل انهم حاولوا تقليل الإزدحام وجعل السيارات تسير فرديا وزوجيا حسب الأرقام ولتقليل الوقوف في طابور طويل للتزود بالوقود من محطات التعبئة، نعم انخفضت قليلا أعداد المركبات في الطوابير الطويلة، لكن الحكومة أثقلت كاهل المواطن العراقي بقرارات فاشلة فانا موظفة وأجرة سيارة النقل ضربت مباشرة بثلاثة أضعاف السعر!، فكم هو راتب الموظف ليدفع الأجرة لسائق الأجرة مضاعفة ثلاث مرات، وكذلك لاحظنا ان الشوارع ما زالت تعاني من الإختناقات المرورية، فهل ان هذا القرار وجد لحل الأزمات في محطات تعبئة الوقود فقط؟، المفروض ان تعمل وزارة النفط على ايجاد حلول سليمة ومنطقية لحل الأزمات وليس إتخاذ الحكومة قرارات يدفع ثمنها المواطن والموظف فقط.

* أبو سرمد/ صاحب خط نقل: أنا أحد المواطنين الذين يعانون من هذا القرار حيث ان لدي خط للنقل وسيارتي هي من نوع "المنفيست" وظهر هذا القرار فجأة وعطل عملي وعمل كثيرين من أمثالي خصوصا وان الدراسة قد بدأت ومعظم الطلاب مشتركون في خطوط للنقل فما هو الحل؟، هل ستمنح الحكومة بعض الإستثناءات أم هل ستعمل على تغيير هذا القرار؟، لا نعلم لكن نتمنى أن يكون هناك حلا.

* فاتن ناصر/ موظفة وطالبة: أرى انه قرار فاشل الى درجة كبيرة وذلك لان معظم الفتيات والسيدات لا يستطيعون في ظل هذه الظروف أخذ سيارة أجرة، لهذا أرى أن يعيدوا النظر بهذا القرار وخصوصا قبل بدء الدراسة في الجامعات كي نتجنب تأثيراته السلبية على دوام الطلبة في جامعاتهم.

* كوركيس/ طالب جامعي وموظف: أرى ان هذا القرار غير موفق وأطلب من الحكومة إستبداله بأي قرار آخر يستوعب بشكل علمي ما قد ينجم من تأثيرات لو تم تطبيقه أي ان يكون القرار مدروسا بدقة وليس ارتجاليا، فحاليا نعاني من المشاكل التي أوجدها القرار فكيف سيكون الحال عندما يبدأ العام الدراسي بالنسبة للجامعات وخصوصا بالنسبة للفتيات فهذا ليس حلا لمعالجة الأزمات المرورية أو الوضع الأمني، أرى ان الحكومة يجب أن تعيد النظر بهذا القرار.

* ندى/ موظفة: يعاني الكثيرون من هذا القرار فهو ليس بصالح أي شخص بل وليس بصالح الموظف الذي تحمّل مصاريف إضافية يدفعها لسيارات الأجرة ومن ناحية أخرى أضر بأصحاب الخطوط الذين كانوا يعيشون على عائد شهري لخط النقل وقد صار النصف، فهل هذا هو الحل الذي تراه الحكومة، فحتى الموظف في القطاع الخاص أو الحكومي عندما يغيب عن الدوام يقطع راتبه، لهذا فالقرار ليس في صالح أي فرد عراقي.

* ندى ألبير/ موظفة: تزامن هذا القرار مع بداية العام الدراسي لذلك أصبحت المعاناة مضاعفة بالنسبة للعوائل التي لديها أطفال وانا كأم أعاني مثل كثير من الأمهات، فاليوم مثلا اضطررت الى ركوب "سيارة كوستر" لايصال أطفالي وبعدها عدت الى البيت بسيارة أجرة، فلا نستطيع ان نأخذ لأولادنا خطا واحدا بل يجب أن نأخذ خطين أحدهما زوجي والآخر فردي وانا موظفة فيجب ان آخذ خطين لعائلتي فهل هذا إجراء صحيح ومنطقي؟، وكم يأخذ الموظف من دخل شهري كي يخصص نسبة كبيرة منه للنقل يجب ان تجد الحكومة حلا آخر بدل هذا القرار.

* ايشو/ طالب: ارى انه ليس بالقرار الصائب فقد ضاعف الأجرة على الطالب والموظف وحتى العامل فهو مضر بكل الأطراف فحتى صاحب الخط أو صاحب سيارة الأجرة بدأ يأخذ نصف راتبه الشهري والذنب ليس ذنبه، ولذلك فان القرار ليس في صالح أي شخص ولم يحل أي أزمة ان كانت من أزمات الإزدحام أو انقطاع السير أو الوقود.

* أحمد إسماعيل/ شرطي مرور: أرى ان هذا القرار زاد من أثقال الفرد وزاد من عملنا وهمومنا كعراقيين فأنا كشرطي مرور لا أستطيع أن أقف أمام حالة إنسانية دون ان أقدم المساعدة الممكنة مثلا أحد الأشخاص كان لديه مريض وكانت سيارته برقم زوجي وخرج بيوم السيارات ذات الأرقام الفردية فكيف أتصرف انا بهذه الحالة، هل أطبق القانون بحذافيره امام هذه الحالة الإنسانية؟. هذا ليس حل برأيي وعلى الحكومة مراجعة هذا القرار وإعادة النظر به.

* محمد علي/ شرطي مرور: الكثير من الأخوة السواق لا يطبقون هذا القرار رغم وجود غرامة مالية لان الأمر يتعلق بمصدر رزقهم ومنهم أنتم العاملون في المجال الإعلامي وأسأل كيف يطبق هكذا قرار!.

تباينت الآراء واختلفت وجهات النظر ولكن وكما نعلم ان هناك دائما من هو مستفيد من اي شيء وكما نقول مصائب قوم عند قوم فوائد فأن أصحاب الكيات يزمرون ويهللون لهذا القرار فقد تضاعفت أجورهم وازداد الإقبال على النقل بهذه السيارات بعد ان ترك معظم الموظفين والعاملين سياراتهم الخاصة ومع ذلك فأن شريحة أخرى من المجتمع ومن أنصار البيئة قد أيدت القرار وتشعر بأنه خفف من درجة الإزدحام والتزود بالوقود وقلل من إستهلاكه.

في ذكرى مذبحة قرية صوريا:

الشهيد القس حنا قاشا.. مثال رائع للتضحية

فائز جبرائيل القس/ بغداد

ولد القس حنا يعقوب قاشا في محافظة نينوى عام ١٩١٩ من عائلة تنتمي الى أصول كهنوتية منذ القدم.

كرس حياته الكهنوتية لخدمة تعاليم السيد المسيح وخدمة الطائفة المسيحية الكلدانية في معظم القرى الشمالية ولم يقتصر عمله على الخدمة الدينية، بل شمل الخدمات الطبية والعلمية حيث كان ضليعا بهذه الأمور حتى باتت له مؤلفات طبية تشرح كيفية معالجة بعض الأمراض باستخدام الأعشاب وبعض المواد الكيمياوية، كما كان ضليعا باللغات، فأتقن الفرنسية والإيطالية إضافة الى اللغة الكلدانية ولم يثنه شيء عن أداء واجباته الدينية وتأدية مراسيم قداس أيام الأحاد والأعياد وكان دائم التنقل بين القرى المسيحية وكان باستطاعته التمركز في محافظة نينوى مسقط رأسه ومقر بيته وأهله. لذلك عرفه أهالي زاخو وبرطلة وألقوش وقره قوش وسميل وغيرها، ولكن لم يكن لهذه الشمعة أن تبقى منيرة على هذه القرى لأن يدا آثمة أبت ذلك فأطفأتها بنار حقد ثائرة وكانت المأساة التي لن تغيب عن الذاكرة مهما طال الزمن.

ففي صباح يوم عيد الصليب الموافق ١٦/ ٩/ ١٩٦٩، كان فقيدنا الغالي يؤدي مراسيم صلاة العيد الصباحية مع مجموعة مؤمنة في كنيسة في قرية صوريا وهم صيام ففوجئوا بدخول جيش حزب البعث وعلى رأسهم الملازم كريم الجحيشي الذي أمر بتجميع أفراد القرية جميعهم وإتهامهم بتهم باطلة لغرض إعدامهم أمام الجميع وبذلك يتم السيطرة على القرية المسيحية.

فما كان من فقيدنا إلا أن وقف بوجه هذا الجبار المعادي الذي أرسله الشيطان وقال له أن يخاف ربه لأن هذه القرية آمنة ولا تؤذي غيرها، فكان الرد أن ضرب بأخمس البندقية على رأسه أمام الجميع فوقع أرضا وبعدها بدأ هذا الضابط بقتل وذبح أفراد القرية ووصلت به الدناءة قتل النساء الحوامل وأمام هذه المأساة رفع فقيدنا رأسه مرة أخرى صائحا بأن هؤلاء الناس أبرياء فأتق الله يا رجل، عندها عاد هذا المتكابر مرة ثانية قائلا كيف لم تمت لحد الآن فانهال عليه بالرصاص وعلى من تبقى من رجال ونساء وأطفال هذه القرية الأبية، ولكي يدفن هذا المجرم أعماله قام بتغطيتهم بالتبن وحرق القرية بأجمعها.

وهكذا كان لهؤلاء الشهداء مكانهم في الجنة مع صلاة عيد الصليب وتمكن بعض من منطقة زاخو الدخول الى هذا الموقع بعد رحيل الجيش لإطفاء النيران وسحب بعض الجثث ومنها جثة فقيدنا الغالي حيث تم دفنها في كنيسة زاخو.

إن رؤيتنا لجثة شهيدنا وهي مثقبة بالرصاص ورأسه مفتوح من ضربات أخمس البندقية بقت محفورة في أذهاننا منذ ذلك الحين.

ذهب شهيدنا بجسده ولكن روحه بقت معنا وأن قطرات دمه الغالي التي انطبعت على مسبحته أصبحت مباركة لدى العائلة لحد الآن. نحن نعرف يا قس حنا أن مكانتك الجنة وأن قاتلك لن يهدأ أبدا مهما تكابر وتغطرس.

ونضع اليوم مأساة هذه المذبحة أمام جمعية حقوق الإنسان لتقرر حكمها على الظالم وتنعي الأم التي دفنت كبيرها بيدها فلحقته بعد أشهر من مأساته حيث قضت أيامها الأخيرة تحتضن بدلة الخورنة التي كان سيرتديها خلال اسبوع استشهاده.

استخدام الهاتف المحمول في العراق

نسبة نمو ٤٠٠ في المائة نهاية ٢٠٠٥

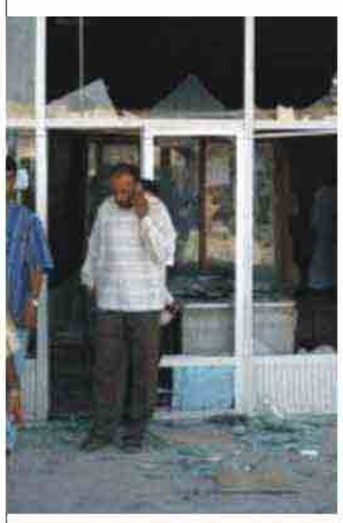

بهرا - وكالات

قال علي الدهوي الرئيس التنفيذي لشركة ام. تي. سي أثير ان عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في العراق سينمو بنسبة ٤٠٠% ليصل الى نحو خمسة ملايين بنهاية عام ٢٠٠٥.

واضاف الدهوي ان شركته وهي مشروع مشترك بين شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية وأثير للاتصالات العراقية لن تحقق أرباحا حتى عام ٢٠٠٧ على الأقل لأن فواتير الهاتف في العراق لا تزال محدودة الى حد كبير.

وتبلغ حصة ام. تي. سي أثير في السوق بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة.

وقال الدهوي في مقابلة مع رويترز يوم الاحد "تقترب اليوم كثيرا من مليون مشترك اعتقد إننا سنحقق ذلك في خلال أسبوع أو نحو ذلك وأعتقد إننا سنتجاوز ١.٥ مليون في نهاية العام".

وقال الدهوي ان هذا يعني زيادة بنسبة ٤٠٠% خلال عام ٢٠٠٥ كاملا وان الطلب على الهواتف المحمولة تجاوز التوقعات كثيرا.

وقال "حين منحتنا الحكومة الاقليمية الترخيص كنا نأمل أن نصل الى ٣٤٠ ألف مشترك في غضون عامين. اعدنا ترتيب حساباتنا".

وينفق المستهلك العراقي ١٤ دولار شهريا فقط على الهاتف المحمول ويمثل الرقم نحو ثلث المتوسط في دول الخليج المجاورة.

وأحد المشاكل الأخرى تكلفة الأمن التي يقول الدهوي انها تمثل اكثر من ثلث نفقات الشركة.

وقال الدهوي ان هذه العوامل تعني ان الترخيص الصادر في عام ٢٠٠٣ لمدة عامين مدته قصيرة بما لا يسمح لأثير بجني أرباح.

وقال الدهوي "ولكن خلال اربع أو خمس سنوات "اعتبارا من ٢٠٠٣" سنتمكن من تحقيق عائد على الاستثمار وهو أمر معقول جداً في سوق ناشئة مثل هذه".

واستثمرت ام. تي. سي أثير أكثر من ٣٤٠ مليون دولار في العراق. وتوقع الدهوي ان ينمو العائد من كل مستهلك فيما يرتفع دخل العراقيين ويزداد اقبال المستهلكين على الخدمات مثل الرسائل القصيرة.

واضاف " اصبح حمل هاتف محمول جزءا من الحياة اليومية للعراقي العادي. نعم يوجد عدد كبير من العاطلين ولكن من يعملون يمكنهم الاستثمار في التليفون المحمول".

وقال الدهوي ان السوق ستنمو بنسبة ٤٠٠% في عام ٢٠٠٦ ايضا قبل ان تتباطأ في عام ٢٠٠٧.

واضاف "لن يبلغ قطاع الهاتف المحمول مرحلة النضج قبل عامين أو ثلاثة أعوام".

وفي الوقت الحالي تملك ام. تي. سي عدة تراخيص اقليمية من بينها ترخيصان في بغداد والبصرة. وقال الدهوي ان الشركة تجري محادثات مع اللجنة الوطنية للاتصالات والاعلام وعلى وشك التقدم بطلب للحصول على ترخيص وطني في العراق.

وتوقع ان تصدر اللجنة عدة تراخيص وطنية بدلا من تراخيص محلية.

لا للإرهاب.. نعم للسلام: مؤتمر إقليمي لمنظمة كاردو في دهوك حول الإرهاب

دهوك: حنان أويشا

أقامت منظمة "كاردو" للفترة من ١٤-١٥ أيلول ٢٠٠٥ مؤتمرا إقليميا في دهوك تحت شعار "لا للإرهاب.. نعم للسلام" تناول طبيعة الإرهاب، أسبابه، تأثيراته، أنواعه، سبل مكافحته.. شارك في المؤتمر مندوبون من محافظة دهوك والموصل وأربيل والسليمانية وكركوك وبغداد وممثلوا جهات حكومية وأحزاب سياسية والجامعات العراقية وأيضا عدد من مدراء التربية وحقوقيون واعلاميون ومن رجال الدين الأفاضل وأيضا عدد من شيوخ ورؤساء العشائر وممثلون عن منظمات إنسانية وجماهيرية ومراكز ثقافية.. وممثل فرع دهوك للحركة الديمقراطية الآشورية.

بدأ حفل الإفتتاح بالوقوف دقيقة حداد على أرواح شهداء العراق، ومن ثم ألقى السيد محمد أمين هورو مدير منظمة "كاردو" ورئيس المؤتمر كلمة الإفتتاح رحب فيها بالحضور مقدما شكره وامتنانه لهم لتلبية الدعوة التي تأتي من باب شعور الجميع بمسؤولية الوقوف أمام خطر الإرهاب للتأثيرات العميقة التي يتركها في بنية المجتمع العراقي بأكمله، بعدها ألقى السيد نائب محافظ دهوك كلمة نيابة عن السيد المحافظ اشار فيها الى ضرورة إنعقاد مثل هذه المؤتمرات باعتبارها محطات مهمة لمناقشة موضوع الإرهاب وخطورته والوقوف عند أهم أسبابه وطرق معالجتها متمنيا ان يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية وبما فيه خير لكل العراقيين. كما تليت عدة كلمات من قبل المشاركين تضمنت كلمات لرجال الدين الأفاضل وشيوخ ورؤساء العشائر ومن ممثلي المنظمات المشاركة. وبعد حفل الإفتتاح لقاء مع السيد محمد أمين هورو مدير منظمة "كاردو" الذي قال: لقد جاء المؤتمر بهدف جمع مختلف شرائح المجتمع العراقي من كل الأديان والقوميات وأيضا جمع مختلف التوجهات السياسية في العراق وممثلين عن الحكومة في بغداد وحكومة الإقليم بغية البحث في ماهية الإرهاب واسبابه وأنواعه وكيفية معالجتها ثم خلق أواصر قوية بين الشعب والحكومة وكذلك بين منظمات المجتمع المدني لنعمل معا للحد من هذا المرض الخطير الذي يغزونا جميعا دون استثناء مسلمين ومسيحيين ويزيديين وغيرهم. حيث أدلى جميع المشاركين بآرائهم بكل حرية وصراحة حول العديد من اسباب تفشي الإرهاب في العراق، ونأمل ان تخلق توصيات المؤتمر ترابطا أكبر بين مكونات الشعب العراقي حكومة وشعبا للوقوف في وجه هذا المرض المخيف.

وحول آلية التحضير للمؤتمر أضاف: ان منظمتنا قامت بالإعداد تهيئة والدللمؤتمر منذ ثمانية أشهر، وقد تم دعوة المشاركين وحرصنا ان لا يقتصر إختيارنا على مندوبين من محافظة دهوك وانما من محافظات أخرى مثل الموصل وكركوك وأربيل وبغداد والسليمانية. وكنا نأمل مشاركة ممثلين من كل المحافظات العراقية إلا ان الظروف الأمنية حالت دون ذلك.

وحول انطباعات المشاركين عن المؤتمر التقينا بعدد منهم وبداية مع السيد عبد الرزاق الوكاع شيخ مشايخ الجبور الذي قال: تأتي أهمية انعقاد المؤتمر في هذه الفترة التي يتعرض لها العراق للإرهاب ويتعرض شعبه للقتل والنهب والسلب وهي الفترة التي تتطلب تكاتف جميع العراقيين بكل قومياتهم وطوائفهم في صف واحد لمواجهة هذا الخطر الذي يحيط ببلدنا من كل مكان وقد وفر المؤتمر فرصة جيدة لتعارف شرائح ومكونات مختلفة من الشعب العراقي والاستماع الى آراء الجميع حيث كان هناك انسجام بين المؤتمرين، والشيء الأهم الذي سيخرج به المؤتمر باعتقادي هو هذا اللقاء الذي جمع أبناء الشعب الواحد ليعبر كل واحد منهم عن طروحاته من أجل خدمة وطننا العزيز.

لقاؤنا التالي كان مع السيد عز الدين باقسري عضو برلمان الاقليم الذي قال: لقد جاء المؤتمر كأول مؤتمر يُعقد في دهوك حول الإرهاب التي باتت كظاهرة دولية.. فالكل أصبح معني بها ويعمل على القضاء عليها وقد عملنا من خلال المؤتمر على التباحث حول أسباب الإرهاب وطبيعته للوصول الى سبل المعالجة التي تبدأ بضرورة إعطاء تعريف كامل وشامل للإرهاب لكي نتمكن من سن قانون لمكافحته.. فمثل هكذا مؤتمرات مهمة للتوصل الى أسس ومبادئ عامة تمهد لسن هذا القانون. كما ان تشخيص الأسباب تمكن من وضع حد للظاهرة وهذا لا يعني ان المؤتمر كاف لمكافحة الإرهاب وانما يجب ان تجتمع جهود الجميع من أجل ذلك كما من الضروري ان يكون هناك استقرار سياسي في البلد وان تسود سلطة القانون وأيضا وضع الدستور كل هذه الأمور لها تأثيرها في الحد من الإرهاب.

لقاؤنا الآخر كان مع السيد صلاح زرو عن منظمة حقوق الإنسان في دهوك الذي عبر عن رأيه حول المؤتمر قائلا:

لقد ناقش المؤتمر موضوع الإرهاب الذي يعتبر في غاية الأهمية ويخص العراقيين بشكل عام لأنه أصبح آفة كبيرة وباعتقادي ان الإرهاب في العراق أصبح له ميزة خاصة تمثلت بالقتل الجماعي والتخريب وبث الفوضى لكي يتعذر على الشعب العراقي العيش بسعادة ورفاهية ربما لا تخدم مصالح جهات ودول تخشى على نفسها من الديمقراطية التي سيعيشها أبناء العراق.

لقاؤنا الأخير مع السيدة خولة البك ممثلة جريدة دجلة وجريدة السفير التي قالت: لقد كان مؤتمرا جيدا وأهم ما حدث فيه هو تقبل الآراء من جميع الأطراف المشاركة ونتائج المؤتمر سوف تحقق رغبات الجميع ان شاء الله.

وقد صدر عن المؤتمر الذي عقد برعاية السيد تمر رمضان محافظ دهوك بيان ختاميّ أدين فيه الإرهاب وتضمن عدة محاور حول اسبابه وسبل معالجتها مطالبا جميع الجهات المعنية الحكومية منها أو الجماهيرية بضرورة رص الصفوف وتوحيد الجهود من أجل ان ينعم ابناء العراق بحياة حرة كريمة بعيدا عن رعب الإرهاب الذي يسفك دماءهم يوميا.